

مراجعة «النووي» إيرانياً.. تأتُّ وحذر من التفجير

تتزامن مراجعة

الاتفاق النووي

في مجلس الشورى

والمجلس الأعلى للأمن

القومي مع نقاش

بشأن ماهيته... إذا كان

معاهدة أو تفاهماً

سياسياً وما يحركه دورة

المراجعة. مخاوف من

عدم التزام الطرف الآخر

لذا يظهر سعي إيراني

حذيث لتفنيده كافة الثفر

طهران - حسن حيدر

بكتير من الهدوء وبعيداً عن ضوضاء الإعلام، يدرس مجلس الشورى الإيراني بنود الاتفاق النووي، بعدما تسلم نسخة مترجمة من وزارة الخارجية، بالتزامن مع دراسته في المجلس الأعلى للأمن القومي، المعني الأول بمطابقة بنوده مع «الخطوط الحمراء» التي رُسمت قبل انطلاق المفاوضات مع مجموعة «1+5».

تفسيرات متعددة للدستور، منها ما يسمح للبرلمان الإيراني بالتصويت على قبول الاتفاق من عدمه، فيما تعطي أخرى للمجلس صلاحية إبداء الرأي والإطلاع عليه فقط من دون التصويت. بين القراءات القانونية، هناك تلك التي ترى أن الاتفاق النووي يدخل في خانة المعاهدات والاتفاقيات بين إيران وطرف أو أطراف أجنبية، وهو ما يلزم، بحسب الدستور الإيراني، التصويت عليه

واقراراه من قبل البرلمان وتسليمه للحكومة لتنفيذه. بينما تفيد قراءات أخرى بأن الاتفاق من صلاحيات المجلس الأعلى للأمن القومي الذي يشرف على رسم السياسات العامة للبلاد. مع ذلك، ينظر عدد من القانونيين إلى الاتفاق النووي على أنه تفاهم سياسي لا يستوجب إقراره في البرلمان، ويحث للحكومة تنفيذه من دون العودة إلى مجلس الشورى، بعد موافقة المجلس الأعلى للأمن القومي عليه.

دراسة الاتفاق النووي لن تغتبر من بنوده، فلا يحق لأي دولة مشاركة فيه أن تعدل أو تضيف أو تحذف أيًا من البنود التي سيجري التعامل معها كسلة واحدة يكون الخيار بالتصويت عليها بنعم أو لا.

في هذا الإطار، سيراجع مجلس الشورى بنود الاتفاق، على أساس «الخطوط الحمراء» المعلنة مسبقاً،

بعدما كان قد أقر قانوناً بنص على ضرورة الحفاظ على المكتسبات النووية، وسيكون له رأي تقييمي للاتفاق إن كان جيداً أم لا. هنا، تبرز فرضية ضعيفة جداً بأن يجري رفض الإعلان النووي، وهو ما قد يفتح صفحة جديدة من التكهّنات والتساؤلات: هل سيعود المفاوضات إلى طاولة المباحثات، في حال فشل التوصل إلى توقيع لهذا الاتفاق تحت أي ذريعة كانت؟ هل ستقبل الدول المشاركة في الانخراط في مباحثات جديدة لتعديل بعض البنود التي تحتفظ عليها إيران؟ هل سي طرح موضوع التدخل العسكري من جديد وتقف المنطقة على حافة الحرب؟

أسئلة تحاول كثيرون عدم الوصول إليها في الواقع، وذلك من خلال تمرير سلس للاتفاق مع حفظ حق الحفاظ على بعض الأمور. رفض الاتفاق يعدّ فرضية ضعيفة جداً ولكنها واردة، إلا أن المؤشرات العامة تدلّ على توجه لإقرار الإعلان النووي إيرانياً، حيث

لن يكون هناك وجود لفيتويات من قبل أي سلطة قد تعرقل سير الاتفاق، باستثناء بعض المسائل التي قد تبرز مستقبلاً في خطوات التنفيذ. وهذه المرحلة هي الأكثر حساسية، لكونها تمثل صاعق التفجير الذي قد يعيد

سيقرّر مجلس صيانة

الدستور ما إذا كان الاتفاق تفاهماً

سياسياً أم معاهدة ملزمة

الأمور إلى الوراء، في حال عدم التزام أي طرف بتنفيذ ما تعهد به، علماً بأن لا أحد يريد إفشال الاتفاق ضمن مجموعة «1+5»، وحتى في الداخل الإيراني.

ستكون كلمة الفصل في كل ذلك لمجلس صيانة الدستور، المعني بالإشراف على تطبيق القوانين ومطابقتها مع روح الدستور الإيراني، وهو سيقرّر ما إذا كان الاتفاق النووي تفاهماً سياسياً أم معاهدة ملزمة. على ضوء رأيه سيبت أمر التصويت على الإعلان النووي في مجلس الشورى، فالاعتراضات على بعض البنود نابعة من مخاوف تتعلق بإمكانية نهزب الطرف الآخر، وخصوصاً الأميركي، من تطبيق تعهداته عبر تفسير فحوى الاتفاق على قياس مصالحه لا على المبدأ الحرفي للنص. وهذا الأمر بدأ واضحاً في ما يخص مفاعل «أراك» للمياه الثقيلة وأيضاً الموضوع الصاروخي. وفي هذا الخصوص، قدّم

سيراجع مجلس الشورى بنود الاتفاق على أساس «الخطوط الحمراء» المعلنة مسبقاً (أرشيف)



تقرير

انتعاش الاقتصاد الإيراني بعد رفع العقوبات

كيري:

انسحابنا خطر على الدولار

رأى وزير الخارجية الأميركي جون كيري، أمس، أن الدولار قد لا يصبح عملة الاحتياطي العالمي، إذا انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الذي أبرم مع إيران في فيينا، الشهر الماضي.

وقال كيري، خلال مناسبة نظمتها وكالة «رويترز»، إنه «إذا ألغينا الاتفاق وقلنا لهم سيكون عليكم التزام قواعدنا والعقوبات المفروضة، فتلك طريقة سريعة جداً، كي لا يصبح الدولار الأميركي عملة الاحتياطي العالمي». وأضاف أن من المستحيل بموجب الاتفاق الحالي بين إيران والقوى الكبرى أن تنشئ طهران برنامجاً سرياً لتصنيع الوقود النووي من دون أن ترصد الولايات المتحدة ذلك.

(رويترز)

أكبر زيادة في التجارة مع إيران، فهي «بريطانيا والصين والهند وتركيا والسعودية».

ومع إلغاء العقوبات، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الإيراني بدرجة ملموسة، عام 2016، وفي العام التالي، وذلك مع زيادة إنتاج وصادرات النفط وإنتاج السيارات والتوسع في التجارة. ومع تطبيق سياسات سليمة للاقتصاد الكلي، فإن ذلك سيعزّز النمو الاقتصادي، وسيخلق أيضاً وفرة كبيرة في فائض المالية العامة. كذلك فإن معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي قد يصل إلى 5,1 و5,5 في المئة عامي 2016 - 2017 و2018، على التوالي، ليصل إلى مستوياته قبل فرض العقوبات. فضلاً عن ذلك، من المتوقع أن يتعافى الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي انخفض بمليارات الدولارات، في أعقاب تشديد العقوبات عام 2012. ويتوقع البنك الدولي أن يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر، في نهاية المطاف، إلى ما بين 3 إلى 3,5 مليارات دولار، في غضون عامين، أي ضعف مستواه عام 2015، ولكن أقل من ذروته التي سجّلها عام 2003. (الأخبار)

لكن بدرجة أقل من المتوقع حين تعود صادرات إيران إلى كامل طاقتها. كذلك فإنه يجب الأخذ في الاعتبار أنه مع ظهور أثر عائدات النفط في تحريك عجلة الاقتصاد، سيرتفع سعر صرف العملة. ومن شأن ذلك أن يقلل تكلفة الواردات، لكنه سيضعف أيضاً قدرة الصادرات غير النفطية على المنافسة.

أما عن الاقتصاد الإيراني، بشكل عام، فحالياً يجري تخفيف العقوبات

يتوقّع البنك الدولي ازدياد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 3,5 مليارات \$ خلال عامين

والقيود المفروضة على المعاملات المالية، ستنمو التجارة التي كانت قد تراجعت بالقيم المطلقة، وتحوّلت بعيداً عن أوروبا متجهة نحو آسيا والشرق الأوسط. ووفق تقديرات البنك الدولي، فقد قلّصت العقوبات صادرات إيران، بما قيمته 17,1 مليار دولار، في السنوات 2012 - 2014، أي ما يُعادل 13,5 في المئة من مجموع الصادرات، في تلك الفترة. أما البلدان التي ستشهد بعد رفع العقوبات

بين 8 أشهر و12 شهراً، يمكن أن تصل صادرات إيران من النفط الخام إلى مستويات ما قبل عام 2012. ويعني ذلك طرح مليون برميل إضافية، يومياً، في أسواق النفط.

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن انخفاض أسعار النفط عشرة دولارات للبرميل، سيزيد من سوء توازن المالية العامة في معظم البلدان الرئيسية المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما يصل إلى 5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في السعودية و10 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في ليبيا. وستكون إيران أقل البلدان المصدرة للنفط تضرراً، حيث إن العائدات الإضافية من زيادة الصادرات ستفوق الأثر السلبي من هبوط أسعار النفط، بينما ستستفيد البلدان المستوردة للنفط من تراجع أسعاره العالمية.

كذلك، يرى كثير من المراقبين أن إيران قد تصدّر، على الفور، ما بين 400 و500 ألف برميل، يومياً، من المخزون الذي سيذوم نحو ثلاثة أشهر، فيما تستعد خلال بضعة أشهر لزيادة صادراتها النفطية بدرجة كبيرة. ولذا فإن الآثار القصيرة المدى على أسعار النفط ستكون انخفاضها،